ISSN: 1112-5357 مجلة الحضارة الإسلامية
E-ISSN: 2602-5736 ديسمبر 2019 العدد: الثاني المجلد: 20

النقد العقدي عند علماء الغرب الإسلامي
الإمام السكوني (ت 717هـ) أنموذجا

CRITICISM OF CREEDS IN THE ISLAMIC WEST, ABU ALI OMAR AL-SUKUNI (D. 717 H) AS A MODEL

الدكتور: عبد الصمد بوذياب
وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي
المملكة المغربية

Dr. Abdessamad BOUDIAB
Ministry of National Education, Higher Education and Scientific Research
The Kingdom of MOROCCO
Salmanboudiab@gmail.com

استلم: ***Received:*** **2019/09/22**	قُبل للنشر: ***Accepted:*** **2020/01/21**

ملخص:

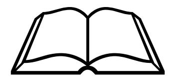
تعتبر العقيدة أصلا للدين.. وغيرها فرع عنها، ولذلك تحتاج إلى مواكبة ومتابعة وإعمال مستمر للنظر النقدي، سواء تعلق الأمر بالنقد الداخلي، أو الخارجي لأراء المذاهب الأخرى. ومن الذين عرفوا بنظرهم النقدي في العقيدة وعلم الكلام الإمام أبو عبد الله السكوني (ت 717هـ) من خلال منهج علمي جمع بين العمق في المعالجة والبساطة والوضوح في الأسلوب، من خلال النقد الداخلي كتابه « لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام» ومن خلال نقذه للمذاهب خارج أهل السنة والجماعة كالمعتزلة وإخوان الصفا من خلا كتابه « التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسيره كتاب الله العزيز».

الكلمات المفتاحية: النقد العقدي؛ السكوني؛ لحن العوام؛ علم الكلام؛ التمييز؛ الزمخشري.

Abstract

Creed is considered the root of religion .. And the others are branched from it, therefore it needs to be kept up and followed-up with and critically criticized regularly, whether it is internal criticism, or external criticism of other doctrines. Among those known for their critical view of the doctrine and speculative theology. (Al-Kalam) of Imam Abu Abdullah al-Sukuni (d. 717 e) through a scientific method that combines depth in treatment and simplicity and clarity in language, through internal criticism of his book «lahn alawamfimayata'alaq bi eilm Al-Kalam « and through his critisism of doctrines outside Ahl al-Sunnah and al-Jama'at such as al-Mu'tazilah and the Ikhwan al-Safa through his book «altamyizlamaa 'awdaeah Al-Zamakhshari min alaietizal fi tafsirih kitab allah al aziz.

Keywords : *Nodal criticism; al-Suquni; lahnaaleiwam; ilm Al-Kalam; altamyiz; Zamakhshari.*



corresponding author: Salmanboudiab@gmail.com

مقدمة:

إن مما ينبغي أن يتميز به العقديّون - ربما أكثر من غيرهم- هو الحس النقدي المتيقظ باستمرار تجاه البدع والمحدثات العقدية وما يرتبط بها من المخالفات التي قد تمس إيمان الناس وتشوش عليهم وتلبس على عقائدهم؛ حرسًا للعقيدة من البدع المحدثة، ومن الشبهات والانحرافات المذهبية الدخيلة.

فهل ثمة دراسات نقدية سابقة في علم العقدية والكلام؟

وهل للمتكلمين العقديين جهود مبذولة في النقد العقدي الداخلي والخارجي ؟

وهل لعلماء الغرب الإسلامي إسهامات في ذلك؟

وما الإضافة التي قدمها الإمام السكوني في الموضوع؟

هذا ما سأحاول الإجابة عنه في هذا البحث إن شاء الله تعالى، من خلال: تمهيد عن الدراسات السابقة، ومحورين اثنين: الأول عن النقد الداخلي لما انتشر بين العوام من بدع ومحدثات، والثاني: في النقد الخارجي لعقائد المذاهب الخارجة عن أهل السنة والجماعة لاسيما عقائد المعتزلة التي أودعها الزمخشري في تفسير الكشاف، ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة.

إن من مقاصد نقد التراث العقدي والكلامي هو الكشف – ككل الدراسات النقدية - عن مواطن العَيب والنقص والخطأ، لاسيما إذا وُجِّه النقد للخطأ لا لذات المخطئ، واتسم بالضوابط النقدية المعروفة.

فما واقع الدراسات النقدية في علم العقيدة والكلام؟

وهل يمكن أن يسمى الإرث الكلامي الضخم من الرُّدود والمناظرات والمحاورات والجدل.. نقدا؟

إن المتأمل فيما كتب من الدراسات عن التراث العقدي والكلامي..[1] يخلص إلى أن ذلك لا ينطبق عليه – أو على بعضه على الأقل- معنى النقد تمام المطابقة، غير أنه يوحي بأن الدراسات العقدية لم تعرف الركود يومًا، وأن النقد سُنة أهل العلم والصلاح وفي مقدمتهم أئمة المذاهب العقدية كالإمام أبي الحسن وغيره.

وقد نحت دراستهم للموضوع منحيين اثنين: خارجي وداخلي.

فبالمنحى الخارجي اتجهت أقلام النقاد فيه صوب العقائد المنحرفة الدخيلة.. كعقائد اليهود والنصارى وغيرهم من الفرق والملل والنحل والديانات الفلسفية التي تَوَلّى علماء الكلام - في الغالب - نقدها والتصدي لتدليس أصحابها، بالاستدلال المنطقي والإلزام العقلي، (2) مقتبسين ذلك من المنهج القرآني والهدي النبوي في الموضوع.[1]

---

(1) من ذلك:

- «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري.
- « الفرق بين الفرق « للبغدادي.
- الملل والنحل « للشهرستاني.
- « الفصل في الملل والنحل « لابن حزم
- « تاريخ المذاهب الإسلامية» لأبي زهرة.

(2) من المصنفات في هذا المنحى:

- «الرد على ابن النرغيلة « لا بن حزم الظاهري.
- « غاية المقصود في الرد على النصارى واليهود» يحي بن عباس السموأل المغربي.
- « الحسام الممدود في الرد على النصارى واليهود « لعبد الحق الإسلامي السبتي.
- « الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل» للغزالي.
- «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية.
- « شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة و الإنجيل من التبديل» للجويني.
- « هداية الحيارى من اليهود و النصارى « لابن القيم الجوزية.

أما المنحى الداخلي فتوجهت جهود العلماء فيه صوب تصحيح عقائد الناس داخل المذاهب السنية وتنقيح ما يعلق بها من البدع والمحدثات كما سيأتي.

هذا عن النقد العقدي عمومًا، أما الدراسات والبحوث الكاشفة عن النقد العقدي في الغرب لتوظيفها والاستفادة من أعلامها ومصنفاتها منها.. فلا تزال بحاجة إلى عناية الباحثين وجهود الدارسين لاستخلاص ما يحتاجه واقعنا الحالي من مواصلة الرصد لمستجدات العصر والنقد لمحدثاته.

والاتجاهان معا قدما للعقيدة الإسلامية خدمة كبيرة وجهودا محمودة، ومن الأعلام الذين جمعوا بين المنحيين معا، ولم تحض جهودهم بالعناية والدراسة، علامة زمانه الإمام النظار أبو علي عمر بن محمد السكوني (ت 717 هـ) الذي تصدي لنقد البدع والخرافات الرائجة بين عوام الناس من أتباع المذهب السني الأشعري، ونقد الآراء العقدية المخالفة لأهل السنة والجماعة التي راج سوقها بين الناس في زمانه، كعقائد الاعتزال وإخوان الصفا وغيرهم.

وقد ساعده في ذلك انتماؤه للسكونيين الذي كان بيتهم بيت علم وتأليف وفضل وتصنيف، إذ كان أفراد عائلته لاسيما أجداده وأعمامه وأقاربه.. أهل علم ومعرفة، وفي مقدمتهم والده أبو عبد الله محمد بن خليل السكوني، (ت 652هـ) صاحب كتاب: «أربعون مسألة في أصول الدين»، و كتاب: «شرح مرشدة ابن تومرت» في العقيدة، ([2]) ففي هذه الأجواء العلمية والمعرفية نشأ وكبر عالمنا أبو علي

- « إظهار الحق « لرحمت الله الهندي.

(1) كما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ (149) أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ (150) أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ (151) وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (152) أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ (153) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (154) أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (155) أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ(156) فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ(157) ﴾ [الصافات: 149-157].

(2) . نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي ص:301.

عمر السكوني، وكان لأسرته - التي استقرت في تونس بعد انتقال أسرته إليها من إشبيلية قبل سقوطها- (1) كبير الأثر في تكوين ملكته العلمية والنقدية.(2)

ألف الإمام السكوني – رحمه الله - في النقد الداخلي كتاب: **«لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام»**، وفي النقد الخارجي كتاب: **« التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز»**، (3) وقد بنى منهجه النقدي في الكتابين على أسس علمية وقواعد معرفية ومنهجية يمكن إجمال معالمها في ما يلي:

1. الأصل في العقائد التوقف وعدم جواز إطلاق ما لم يطلقه الله ورسوله.
2. منع القياس على الإطلاقات العقدية وعدم استعمالها في غير ما وضعت له بالأصالة.
3. سد الذرائع التي يمكن أن تؤدي بأصحابها إلى الوقوع في البدع الشركية.
4. رفض التفلسف في العقيدة والابتعاد بها عن الإغراق والإغلاق وغوامض الكلام، ف» كل كلام من قبل المؤلفين يوهم الباطل فهو باطل». (4)

(1) ينظر مقدمة الأستاذ يوسف احنانا لكتاب:»أربعون مسألة في أصول الدين» لأبي عبد الله السكوني.

(2) ينظر الذيل والتكملة الترجمة رقم: 1202، ج 3 ص 533، ورقم: 1200.ص 583 من نفس الجزء. وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج 2 ص 1475. وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج 3ص 299. وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج 9 ص 9.

(3) بالإضافة إلى الكتابين المذكورين، للمؤلف عدة كتب أخرى منها:

قواعد العقائد.

المعتمد في المعتقد.

عيون المناظرة.

(4) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في المعتقدات، ص 61 بتصرف بسيط.

5. حصر مصادر العقيدة فيما جاء به خاتم النبئين.. في ما أنزل عليه من الكتاب الحكيم وفق ما فهمه أئمة المؤمنين من الصحابة و التابعين لهم من أهل السنة من المتكلمين الدالين على الدين و الداعين إلى المنهج الحق المبين والحبل المتين، كالشيخ أبى الحسن الأشعري رحمه الله.(1)

المحور الأول: النقد العقدي الداخلي عند الإمام السكوني.

يمثل كتاب: **«لحن العامة والخاصة في المعتقدات»**([2]) أنموذج النقد العقدي الداخلي عند الإمام السكوني، وقد ابتدأ - رحمه الله - كتابه بالتذكير بواجب النصح على العلماء، وضرورة تنبيه الناس من الوقوع في تحريف الكلام العقدي عن مواضعه، والالتزام بما أثبته الله لنفسه من أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

يقول رحمه الله في مقدمة الكتاب: «أما بعد فإنه لما وجب نصح الإسلام والمسلمين قلت: قال الله سبحانه:﴿ **وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأعراف:180]. ومما علم بالدلائل أن الحسن ما حسنه الشرع، فالإلحاد في أسمائه تعالى هو الخروج فيها عن الشرع».([3])

ثم ذكر الأسس المنهجية والمعرفية التي بنى عليها نقده الداخلي والخارجي، وأهمها – كما سبق – التوقف في العقيدة، وعدم القياس على إطلاقات الشرع فيها، فقال: « ولا خلاف بين علماء أهل السنة رضي الله عنهم في منع كل إطلاق لم يرد به توقيف شرعي...كل من كان من الناس لا يفرق بين

(1) المرجع نفسه، ص 62 - 63

(2) المتداول من الكتاب هو الجزء المسمى ب « المختار من لحن العامة والخاصة في المعتقدات، تأليف أبو علي عمر بن محمد بن خليل السكوني المالكي، الذي أصدرته شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى 1426هـ 2005م.

(3) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في المعتقدات، ص 04.

الموهم وغيره من الإطلاقات، فلا يجوز له أن يطلق في حق الله سبحانه إلا ما ورد به التوقيف بالإذن الشرعي».[1]

ثم أضاف في السياق ذاته مؤكدا ما سبق، «وهذه طريقة الأشاعرة وعليها أكثر العلماء».[2]

فمن خلال النص السابق يظهر الحضور القوي للاحتياط عند السكوني من الوقوع في الزيغ والبدع والمخالفات العقدية والشرعية، فلا مبرر عنده للقياس في إطلاقات العقدية التي توهم الوقوع في المحظور تحت أي ذريعة، أما ما قد يبرر به بعضهم ذلك من أنهم: «إنما قصدنا أمرا آخر»؛[3] فهو غير كاف والله وحد هو الأعلم « بالمقاصد، وإنما اعترضنا نحن - يقول السكوني - على الألفاظ التي تظهر منها الإشارة إلى الاتحاد ووجه من وجوه الإلحاد».[4]

على هذا النهج صار السكوني – رحمه الله - في كتاب **« لحن العامة والخاصة في المعتقدات»** بأسلوب يجمع بين العمق في التأصيل، والتبسيط والوضوح في تقريب علم العقيدة من عموم المسلمين.

وعن مسلك السكوني هذا يقول الدكتور خالد زهري: «لقد اجتهد الرجل في سبيل إنزال علم الكلام من برجه العاجي ليأخذ وظيفته التي تليق به، وهي تأطير المجتمع بأسس العقيدة الأشعرية، وتخليص عقل وإيمان العامة والخاصة مما تبقى من آثار المذاهب العقدية الأخرى التي اجتاحت الغرب الإسلامي في فترات تاريخية متعاقبة، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه قد راج في عصره أن سبب سقوط إشبيلية هو تغلغل الفساد في عقائد الناس».[5]

---

(1) المرجع نفسه بتصرف طفيف.

(2) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في المعتقدات، ص 04.

(3) المرجع نفسه. ص 61

(4) المرجع نفسه.

(5) «علم الكلام ولحن العوام» خالد زهري، مجلة الإبانة، العدد المزدوج 2-3 ص: 77.

والظاهر أن عالمنا ورث منهجه هذا عن والده الذي سلك النهج ذاته في كتابه: «أربعون مسألة في أصول الدين» الذي يقول عنه الأستاذ يوسف احنانا في تقديمه له: «ونظرًا لكون السكوني وجد نفسه أمام ثقافة شفوية، لا أمام ثقافة عالمة، ونظرًا لكون المخاطب الأول هو عامة الناس، كان ضروريًّا أن يتبع أسلوب التبسيط والاختصار دونما دخول في تفاصيل الأشياء وجزئياتها التي لا طائل تحتها».[(1)]

ولا شك أن هذا المسلك كثير الإفادة في بابه، يحتاجه زماننا وتحتاجه كل الأزمنة، فما عاشه السكوني – رحمه الله – لا يزال في زماننا الكثير منه، بالإضافة إلى ظهور بدع أخرى وإطلاقات محدثة أكثر قبحًا وشناعةً، كالتهاون في سب الدين.. وما يشبه ذلك من المخالفات العقدية التي قد تهوي بأهلها في النار سبعين خريفًا دون أن يلقوا لها بالًا كما في الحديث.[(2)]

وقد سلك السكوني في نقد المسائل التي أوردها طريقة تروم إيراد الإطلاق الخطأ أولا، ثم بيان وجه الخطأ، ثم القيام بتصحيح الخطأ وبيان سبب المنع من إطلاقه، ثم الإجابة أخيرا عن ما قد يكون استند إليه مطلقوه من أوهام وشبه، وبدأ في ذلك بنقد ما كان يروج بين العوام من بدع ومحدثات، ثم ما كان يصدر عن من لا علم لهم بالعقيدة من الشعراء والخطباء.. وختم الكتاب بنقد بعض المؤلفات التي رأى أنها تشوش على عقائد الناس وما هم عليه من الإيمان.

أولا: نقد إطلاقات العوام. ومن أمثلة ذلك:

1- قول بعضهم: « يا من يرى ولا يرى ومن يراني ولا أراه »[(3)]

---

(1) «أربعون مسألة في أصول الدين»، أبو عبد الله السكوني، تحقيق: يوسف احنانا، ص: 12

(2) لفظه في مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يريد بها بأسا، يهوي بها سبعين خريفا في النار».ج 12 ص 149، رقم: 7215.

(3) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 5.

وقد بدأ المؤلف ببيان الإطلاق الخطأ، ثم بيان وجه الخطأ فقال: «ألا ترى أن هذا الإطلاق مخالف لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22-23] ولقوله عليه السلام كما في الصحيح « **ترون ربكم عيانا** »!(1)

ثم أجاب عن ما قد يُبرَّر به هذا الإطلاق فقال: « فإن قال صاحب هذا الإطلاق الممنوع: أردت أن لا أراه في الدنيا، قيل له: أتيت بلفظ مطلق في موضع تقييد، فكان إطلاقك ممتنعًا، وإنما ذلك للشارع فقط، كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾.(2) [الأنعام]

ومن هذا أيضا – يضيف المؤلف – منع إطلاق قول بعضهم: « يا من لا تراه العيون».(3)

2- قول بعض عوام الصوفية: «الله في قلوب العارفين».(4)

فهذا أيضا إطلاق خطأ ومستحيل على الله تعالى – حسب المؤلف-؛ لما قد يوهم ذلك من الحلول، وعليه فلا بد من تعديل العبارة بزيادة كلمة «**معرفة**» في الكلام، فيكون التعبير السليم: « معرفة الله في قلوب العارفين».(5)

أما ما قد يُستدل به من تبرير هذا الإطلاق فرده بقوله: « وما ورد إخبارًا عن الله: « لن تسعني أرضي ولا سمائي، ولكن يسعني قلب عبدي المؤمن» فمعناه: لن تسعني أرضي ولا سمائي لاستحالة المكان في حقي، ولكن العلم بي وتنزيهي عن المكان والزمان وسمات الحدثان في قلب عبد المؤمن».(6)

---

(1) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 5.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه. ص 7
(4) المرجع نفسه. ص19
(5) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 19.
(6) المرجع نفسه.

وعلى هذا سار المؤلف – رحمه الله- في نقده لبقية التعابير والإطلاقات الأخرى عند العوام من قبيل قول بعضهم:

- « الله أكبار بزيادة الألف».[1]
- « الله يترضى عنك».[2]
- « هذا زمن سوء».[3]
- « يا حليم لا يعجل».[4]
- « فلان يعي فيه القضاء».[5]
- « الله يميتنا على خير الأديان».[6]
- « ارحمنا تحتك ياالله».[7]
- « فلان مات مقتولا وفلان مات بأجله».[8]
- « يُعطى الفول لمن ليس له أسنان».[9]

---

(1) المرجع نفسه، ص20
(2) المرجع نفسه. ص 21
(3) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص22
(4) المرجع نفسه. ص24
(5) المرجع نفسه. ص26
(6) المرجع نفسه.
(7) المرجع نفسه. ص27
(8) المرجع نفسه. ص47
(9) المرجع نفسه، ص 52

- « لا تخرجوا الحاجَة الفولانية من الدار في نهاية النهار، ولا تدخلوا الحاجَة في هذا النهار إلى الدار أو في وسطه».[1]

- « هذه يدك في يد الله» [2]

ثانيا: نقد إطلاقات بعض الشعراء.

تضمين بعض الشعراء قصائدهم إطلاقات عقدية غير سليمة، وترديد الناس لها والتغني بها دون إدراك المخالفات العقدية التي تحتويها، دفع الإمام السكوني رحمه الله إلى تتبعها والتعرض لها بالنقد والتمحيص والبيان، ومن أمثلة ذلك:

1 - **تضمين الأشعار أوصافا غير لائقة بالله تعالى.** كإطلاق الشعراء وأصحاب الخمريات - الذين وصفهم السكوني بالكثرة - أوصافًا لا تليق بالله تعالى، كـ« الخمار، والساقي، وصاحب الدير، وراهب الدير، والقس..» [3] وغير ذلك من العبارات التي تصف الله بما لا يليق بذاته العلية، كقول بعضهم:

أيا سعد قل للقس في داخل الدير   أتاك نبراس أم الكأس في الخمر.

ففيه تشبيه واضح لله تعالى بالقس في الدير، وهو محرم وممنوع إطلاقه « في حق الله تعالى ولو قصد به مطلقه ما قصد».[4]

وكذلك إطلاقهم على الله تعالى وقدرته.. ألفاظا من قبيل: « لبنى، وسعدى، وأسماء، وسعاد، وهند، ودعد، والكبريت الأحمر» وما يشبه ذلك من الإطلاقات التي لها حكم ما سبق.[1]

---

(1) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 39

(2) المرجع نفسه. ص 57.

(3) المرجع نفسه. ص 10

(4) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 10

2- **تضمين الأشعار آيات قرآنية محرفة عن معناها،** ويرددها العوام بدون إدراك لغياب الوعي العقدي عند غالبيتهم.

ومن ذلك ما حكاه عن يهوديّ بإشبيليا «يضمن شعره آيات من القرآن الكريم محرفة عما أنزلت فيه»[2] كقوله:

موسى تنبأ بالجمال وإنما هاروت لا هارون من أنصاره

ففي البيت تحريف صريح لاسم نبي الله هارون الذي ورد في قصة موسى عليه السلام[3] واستبداله باسم «هاروت» الذي ورد ذكره في سياق قرآني آخر، [4] وكان العوام يرددون ذلك دون وعي، ودون أن ينكر ذلك أحد، «فكان ذلك من دواعي خراب اشبيلية» يضيف السكوني متحسرًا.[5]

ثالثا: نقد إطلاقات بعض الخطباء.

إضافة إلى ما سبق تعرض المؤلف بالنقد لإطلاقات بعض الخطباء والوعاظ على الله تعالى ما لم يطلقه الشرع من نعوت وصفات تؤول عند إعمال النظر فيها وتأمل مآلها إلى ما يستحيل في حقه تعالى.

---

(1) المرجع نفسه. ص 11
(2) المرجع نفسه. ص 13
(3) من ذلك قوله تعالى لكليم الله موسى: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: 24 - 36]
(4) هو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. [البقرة:102]
(5) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 13

ومن أمثلة ذلك قول بعضهم: « سبحان من لم يزل موجودًا، سبحان من لم يزل معبودًا»[1] فهذه الإطلاقات محالة في حق الله تعالى؛ لأن في ذلك قولا بقدم العالم، وهو اعتقاد يكفر صاحبه به حسب السكوني.[2]

ومما ساقه في معرض التأييد لذلك، ما ذكره له والده عن أحد شيوخه الذي سمع خطيبًا يقول هذا الكلام فرد قائلا: « آمنت بالأولى وكفرت بالثانية، قال: فقلت له كيف يفهم هذا؟ قال: إن الكلمة الأولى صحيحة لأنه تعالى لم يزل موجودًا، وأما الكلمة الثانية فقول باطل، وهو قوله: لم يزل معبودًا؛ لأنه يقتضي عابدِين في الأزل، وهو قول بقدم العالم، وهو محال، والقول به كفر، والكفر بالكفر إيمان، قال الله تعالى: ﴿ **فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ** ﴾[3] [البقرة:256]

رابعا: نقد إطلاقات بعض طلبة القرآن (الطُّلْبَة)[4].

من الإطلاقات التي كانت محل نقد من قبل السكوني، استعمال بعض طلبة القرآن آيات قرآنية في غير موضعها، ومن أمثلة ذلك قول بعضهم: « إذا دخل عليه أحد أو قدم عليه قادم: ﴿**ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَامُوسَى**﴾»**[طه:40]**[5] وقول بعضهم: «إن تكلم أحد بما لا يريد السامع قال: ﴿**لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ**﴾». **[القيامة:16]**[6]

---

(1) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 10

(2) المرجع نفسه، ص 10

(3) المرجع نفسه. ص 33

(4) (الطُّلْبَة) بضم الطاء وسكون اللام، مصطلح يطلق عندنا في المغرب لتمييز حفظة القرآن عن غيرهم من طلبة العلوم الأخرى، ويقصد به الذين يكتفون بحفظ القرآن الكريم دون دراسة علومه.

(5) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص39

(6) المرجع نفسه.

ومن ذلك أيضًا أيضا استعمال بعضهم قوله تعالى:﴿ **وَقَاسَمَهُمَا** ﴾ [الأعراف:21] «إذا أرادوا قسمة شيء بينهم».[1]

وكل ذلك وغيره مما يجري مجراه، ممتنع؛ « لأن القرآن العظيم **موقوف** على موارده محرم استعماله في المجازات البعيدة عن وضع كلماته، لأنه تهاون بالقرآن وتعرض لتحريفه عما نزل فيه، وهو محرم بإجماع الأمة».[2]

فالملاحظ أن السكوني يذكر من حين لآخر بالأصل الذي بنى عليه نقده في هذا الكتاب، وهو التوقف وعدم القياس في العقيدة، لاسيما ممن لا أهلية علمية عندهم، ولا شك أنه مصيب في ذلك، فهذا الذي ذكره - مثلا - عن (الطلبة) من إطلاقهم الآيات القرآنية في غير موضوعها، لا يزال موجودا ومستمرًّا في وقتنا، وقد سمعت مرة أحدهم يعبر عن الانتماء للمناطق الجبلية بقوله: ﴿ **وَإِذْ نَتَقْنَا** ﴾ [الأعراف:171] بقرينة كلمة «الجبل» التي في الآية، ومثله كثير!!

خامسا: نقد بعض المؤلفات.

ختم المؤلف كتاب «لحن العامة والخاصة في المعتقدات» بنقد مجموعة من المؤلفات والمصنفات التي كان أهل زمانه يتداولونها ويتدارسون مضامينها ولا ينتبه البسطاء منهم لما تضمنته من مخالفات عقدية يلزم التنبيه عليها والاحتراز من اعتقادها.

بدأ بمؤلفات الإمام الغزالي رحمه الله، فقال: «وليحترز من مواضع في كتاب الإحياء لأبي حامد الغزالي، ومن مواضع في كتاب « النفخ والتسوية» له أيضا، ومن مواضع في تأليفه أيضا دست في تآليفه أو رجع عنها كما ذكره في كتابه المنقذ من الضلال» [3]

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص39

(3) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 57 – 58.

ثم أتبع ذلك بنقد كتب أبي طالب المكي فقال: « وليحترز أيضا من مواضع في كتاب « قوت القلوب» لمكي، ومن مواضع نقلت في كتاب « الهداية» لمكي في التفسير، تقتضي التشبيه ولم ينبه على تأويلها، فلا يعول على ظاهرها، مع أنها لم تكن منقولة بطرق قطعية». [1]

الشيء ذاته فعل مع ابن رشد حين قال: «و ليحترز من كلام ابن رشد الحفيد لأن كلامه فى المعتقد فاسد، وجدُّه من علماء أهل السنة، وهو صاحب « البيان والتحصيل « والمقدمات» تكلم في صدر المقدمات كلاما حسنا دل على إمامته وفضله «[2]

وكذلك قال – أيضا- عن ابن حزم: «وليحترز من كلام ابن حزم إذا تكلم فيما يتعلق بأصول الدين وقواعد العقائد ومما يتعلق بالمعاني والحقائق، لأن الرجل لم يكن من أهل هذا العلم فلمّا تكلم فيما ليس يعلمه لم يحسن».[3]

كما أطال الكلام في نقده لابن العربي الحاتمي وغيره ممن ينحون نحو فلسفة مواضيع العقائد والتصوف.. معيبًا عليهم استعمال الإغلاق والترميز العقدي والكلامي المخالف لمقاصد الشرع في البيان والتبليغ.

غير أن السكوني – رحمه الله – كان في نقده لما أورده السابقون في مؤلفاتهم، على مستوى كبير من الموضوعية وما تستوجبه الدراسات النقدية من الإنصاف وحسن الظن والتماس الأعذار لآخرين، إذ لم يتعرض قط لذات المؤلفين ولا لنواياهم.. واكتفى فقط بتنبيه الناس وتوجيههم إلى ما يراه من صواب في الإطلاقات العقدية التي « للشارع أن يطلق ما يشاء مما يتعبدنا بتأويله، وليس لنا نحن أن نطلق متشابها ونطلب من الخلق تأويله كما تقدم بيان ذلك».[4]

---

(1) المرجع نفسه. ص 58.
(2) المرجع نفسه. ص 60.
(3) المرجع نفسه.
(4) المرجع نفسه. ص19

المحور الثاني:النقد العقدي الخارجي عند الإمام السكوني.

إن الهاجس الذي سكن ذهن الإمام السكوني - رحمه الله- هو نقد العقائد المنحرفة ومنع اتساعها بين الناس، سواء تعلق الأمر بالنقد الداخلي لعقائد العوام وما يروج بينهم دون وعي وإدراك.. - كما في المحور السابق- أو بالنقد الخارجي لعقائد الفرق والملل المصنفة خارج أهل السنة والجماعة كما في هذا المحور.

ركز السكوني في النقد الخارجي على الفرق التي كان حضورها قويا وآراؤها منتشرة في زمانه، كأفكار إخوان الصفا والفلاسفة وغيرهم، كما يظهر ذلك جليا في قوله: « وليحترز أيضا من كتاب رسائل إخوان الصفا، فإن مؤلفيها من رؤوس الملحدين والمدلسين للدين والمجانبين لطريق الإسلام والمسلمين، ومن كتب الفلاسفة الملحدين، ومن كلام الجاحظ وإبراهيم بن سيار النظام، وابن الرواندي، والناشئ، ومعمر بن المثنى». [1]

كما أشار إلى وجود فرق أخرى في زمانه غير هذه، غير أنه لم يذكرها في مؤلفاته لضعف حضورها بين الناس، « وتركنا ذكر قوم يقل وقوع كلامهم بين الناس». [2]

ولكن أهم الفرق التي اهتم السكوني رحمه الله بنقد آرائها وبيان تهافت أفكارها، فرقة المعتزلة التي بث الزمخشري عقائدها في ثنايا كتابه « الكشاف» الذي افتتن به اللغويون وأهل البيان في الغرب الإسلامي، حتى أصبح الكتاب «عمدة الناس على اختلافهم، بين مشايعٍ له ومخالفٍ، وعلى وفرة مخالفيه وانقطاع مشايعيه، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته البلاغية الإعجازية، وفي غوصه

---

(1) المختار من كتاب لحن العامة والخاصة في الاعتقاد، ص 59

(2) المرجع نفسه. ص 59

على دقائق المعاني وحسن إبرازها على طريقة علمية سائغة، بتحليل التركيب، وإبراز اختصاصه واعتباراته».(1)

لذلك خصه السكوني بتأليف خاص هو «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز» (2) وتتبع فيه ما خبأته عبارات الزمخشري من عقائد الاعتزال وأصول المعتزلة، لاسيما ما يتعلق بإنكار الصفات، ونفي رؤية الله في الآخرة، والقول بخلق القرآن، وغير ذلك مما شذّ به المعتزلة عن أهل السنة والجماعة.

يقول رحمه الله في بيان دواعي تأليفه: « كان الزمخشري ممن تكلم على تفسيره فمزج الأنحاء النحوية، والنكت اللغوية بأراءٍ اعتزالية، ومقاصد تخالف القواعد السنية، فمن طالع كلامه غير متمكن من علم أصول الدين الذي هو في الحقيقة أصل لكل العلوم، خيف عليه الهلاك بما أودع فيه من أنواع السموم، ولما رأيت هذا الأمر قد سرى في كثير من الناس ألفت هذا المجموع نصيحة للدين وحماية لقواعد عقائد المسلمين».(3)

وأهم شيء عابه السكوني على الزمخشري أنه «حشا كتاب الكشاف» بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين».(4)

---

(1) مقارنة بين تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، دعوة الحق، العدد، 119.

(2) أصل الكتاب لوالده، ولكن هو من أتمه ووضع اسمه، للمزيد ينظر: المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية، خالد زهري ج 01 ص 206 – 207. والكتاب طبعته دار الكتب العلمية في ثلاثة أجزاء سنة 2005 واعتمدت الدار على نسخة واحدة، فكانت الطبعة ضعيفة جدًّا، وسيصدر الكتاب قريبا بعناية عند ربه والأستاذ محمد أرارو مقابلًا على عدة نسخ، في حلة تليق بالكتاب ومؤلفه بإذن الله.

(3) التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، السكوني، ج 01 ص 183 – 184.

(4) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص 52.

بدأ كتابه النقدي هذا - **التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز** - بمقدمة بين فيها المفاهيم الكلامية وضبطها مخرجاتها في ما يزيد على مائتي صفحة، جعلها الأساس والمرجع فيما ذهب إليه في الكتاب، متبعا في العرض والنقد نفس الطريقة السابقة في المحور الأول، من البدء بإيراد النص الخطأ أولا، ثم بيان الفكر الاعتزالي المختبئ فيه ووجه مخالفته لأهل السنة والجماعة، ثم الإجابة عن ما قد يرد في الموضوع من أدلة وشبه بعبارة بسيطة واضحة ووجيزة مختصرة، يمكن للجميع أن يستفيد منها ويدرك مقاصدها.

وقد كان لعمله هذا فائدة كبيرة على الدرس العقدي بالغرب الإسلامي وخارجه، ونال تقديرًا كبيرًا وثناءً وفارًا، ومنهم الإمام السيوطي الذي عبر عن ذلك بقوله: «... وقد تكلم الزمخشري هنا بزعمه الفاسد بما لا يليق ذِكْرُهُ للمبتدئ، وأما المنتهي فيعلم فسادَ مذهبه، ورضي الله عن ابن خليل السكوني في ردِّه عليه للتحرز منه، عامله الله بلطفه».(1)

ركّز السكوني رحمه الله في الكتاب - أساسًا - على نقد أصول الاعتزال الخمسة، بالإضافة إلى أمور أخرى مرتبطة بهذه الأصول كالموقف من الصحابة..

بدأ بنقده لأصلهم الأول «التوحيد» الذي ضمنه الزمخشري في الكشاف، بدءا من المقدمة التي استعمل فيها عبارات ظاهرها سني وباطنها اعتزال يؤول لنفي صفة الكلام عن الله تعالى والقول بخلق القرآن، كما في قوله: «الحمد للَّه الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفاً منظما، ونزله بحسب المصالح منجما، وجعله بالتحميد مفتتحاً.. وما هي إلا صفات مبتدئ مبتدع، وسمات منشئ مخترع».[2]

وهو كلام يشير به – حسب السكوني – إلى مذهبه الاعتزالي القائل بأن القرآن مخلوق، وهو «بدعة في الإسلام شنعاء مخالفة لما عليه إجماع الأمة».[3]

---

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج 3 ص 100.

(2) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، ج 01 ص 685.

(3) التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، ج 01 ص 185.

هذه البدعة الشنعاء – بتعبير السكوني رحمه الله- نالت القدر الأكبر من نقد السكوني الذي عاب على الزمخشري مجددا أنه يلمح ولا يفصح، ويشير ولا يصرح.

ومن أمثلة ذلك ما أورده الزمخشري عند تفسير قول الله تعالى: ﴿**لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾ [آل عمران:181]؛ إذ فسر معنى سماع اللَّه، بأنه لا يخف عليه، وهو اعتزال؛ – يقول السكوني – «لأنه حرّف قوله تعالى ﴿**سَمِعَ**﴾ بقوله: لم يخف عليه».(1)

وهكذا فعل السكوني مع كل آيات الصفات التي صرفها الزمخشري عن معناها تحقيقا لأصل التوحيد وفرارًا من تعدد القدماء في زعم المعتزلة.

الشيء نفسه فعله السكوني مع أصل « العدل» الذي يعني عندهم خلق الأفعال بالقدرة التي جعلها اللّه للناس وركبها فيهم، وأن الله لم يأمر العباد إلا بما أراد، ولم ينههم إلا عما كره، وأنه لو شاء لأجبر الخلق على طاعته، ومنعهم اضطرارا عن معصيته؛ تحقيقًا لمبدأ العدل بين الناس في زعمهم كما يقول السكوني.

ومن أمثلة ذلك، قول الزمخشري في تفسير ﴿ **ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [آل عمران182]: «من العدل أن يعاقب المسيء منهم ويثيب المحسن»، فعقب السكوني على ذلك بأن الزمخشري «بنى كلامه على قواعد اعتزاله، من أن المعتزلة يرون أن العباد يخلقون أفعالهم، فجعلوا الثواب والعقاب من العدل، كما جعله الزمخشري، وصيروا جعلهم الثواب من العدل لا من الفضل كما جعلوه أهل الحق».(2)

---

(1) ينظر المصدر نفسه ج 02 ص 67.
(2) ينظر: المصدر السابق، ج 02 ص 68.

والطريقة نفسها اتبعها السكوني في نقده لأصلهم الآخر، الوعد والوعيد. الذين يقصدون به كما أبان السكوني: وجوب إنفاذ الوعيد في الآخرة على أصحاب الكبائر، ووجوب إنفاذ وعد النعيم للمؤمنين أيضًا.

ومن أمثلة ما نقده السكوني في هذا، تفسير الزمخشري قوله تعالى ﴿**وَإِذاً لَآتَيْناهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْراً عَظِيماً**﴾ [النساء: 67]: «بأن الأجر واجب»، فرد السكوني بأن «حقيقة الوجوب: الوقوع والسقوط، قال تعالى: ﴿**فَإِذا وَجَبَتْ جُنُوبُها**﴾ والمعنى: فقد علم الله كيف يثيبه، «وهذا المعنى باطل وسوء أدب كبير مع الله تعالى».[1]

أما أصل «المنزلة بين المنزلتين» الذي يرجع إليه سبب تسميتهم بـ«المعتزلة « عندما اختلف كبير علماء المذهب واصل بن عطاء مع شيخه الحسن البصري حول مرتكب الكبيرة الذي يرى المعتزلة أنه «إن تاب رجع ل لدائرة المؤمنين وإن بقي في معاصيه خلد في النار مع الكافرين، فالتجاوز عن الكبائر لا تتم إلا بالتوبة وجوبًا، أما قبل التوبة فلا مجال للمغفرة لأصحاب الكبائر الذين لا هم مؤمنون ولا كافرون».[2]

فيرى السكوني أن الزمخشري ضمن تفسيره كثيرًا من هذا الأصل الاعتزالي بعبارات غير واضحة في الدلالة على المعنى الذي يقصده، كما في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ**﴾ [النساء: 26] حيث فسر الزمخشري الآية بقوله: «أن تفعلوا ما تستوجبون به أن يتوب عليكم» وهو اعتزال – يضيف السكوني- وتحريف للآية عن مقتضاها الذي قام عليه البرهان».[3]

---

(1) ينظر: التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، ج 02 ص 104

(2) ينظر: المصدر نفسه ج 02 ص _80 – 81.

(3) ينظر: المصدر نفسه ج 02 ص 79.

ومن ذلك أيضا، تفسيره لقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ عَلى لِسانِ داوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذلِكَ بِما عَصَوْا وَكانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [المائدة: 78] إذ جعل اللعنة واستحقاق سخط الله غير خاص بالكافرين بل بالعصاة أيضا، وهو تكفير بالذنوب كما عقب السكوني.(1)

على طريقة ما سبق، صار السكوني في الكتاب، حيث تتبع عبارات الزمخشري وبين ما تضمنته من اعتزال خفي، مرتبط بالأصول الأربعة المذكورة، أو بالأصل الخامس وهو « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي يدور معناه على مسألة الخروج على الحكام الجائرين، .

بالإضافة إلى نقده أصول الاعتزال، نقد السكوني على الزمخشري أيضا إدراجهأمورا أخرى مرتبطة بهذه الأصول كموقفهم من الصحابة والتنقيص من واجب التوقير لهم والترضي عليهم..

ومن أمثلة ذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [آل عمران: 143]، حيث أورد الزمخشري أن في الآية توبيخا للصحابة «على تمنيهم الموت، وعلى ما تسببوا فيه من خروج رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم بإلحاحهم عليه، ثم انهزامهم عنه وقلة ثباتهم عنده»(2) وهو ما علق عليه السكوني بقوله: «وهذه كلها إطلاقات غير جائزة».(3)

وأيضا تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذا فَشِلْتُمْ وَتَنازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران:102] حيث قال الزمخشري: «والفشل: الجبن وضعف الرأي»(4) فرد السكوني بأن هذا الكلام لا يليق، وفيه «سوء أدب مع الصحابة رضي الله عنهم، وهو محمول على الأبدان لا على الأديان»، (5) بدليل ما عليه أهل السنة

(1) ينظر المصدر نفسه ج 02 ص 35
(2) الكشاف، ج 01 ص 635.
(3) ينظر: التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، ج 02 ص 51
(4) الكشاف للزمخشري، ج 01 ص 641.
(5) ينظر: التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، ج 02 ص 55.

والجماعة من أن الصحابة رضوا الله فرضي عنهم، ولم يصدر عن جميعهم إلا الجميل، أو ما له تأويل، خلافا للمعتزلة الذين أجملوا الأمر للوقوع في الصحابة رضي الله عنهم، والنقص من جانبهم المكرم. [1]

خاتمة.

إن في حفظ أصل الدين - العقيدة – من البدع والمحدثات، حفظ لما سواه من الفروع، ولن يتم ذلك إلا ببناء منهج نقدي عقدي ينبني على أسس معرفية ومنهجية سليمة، مع اللين في الكلام، والبيان في الخطاب، والبساطة في التعبير، وهذا ما قام به العلامة السكوني في النقد الداخلي والخارجي.

وهو جهد فريد ومفيد نحتاجه في النقد العقدي في زماننا، للبناء عليه والانطلاق منه، وللحاجة إليه في نقد ما استحدث من بدع عقائدية ونخل ما تسرب إلى عقائد الناس من آراء مذهبية دخيلة.. ولتدارك النقص الحاصل في المكتبة العقدية في الموضوع.

□

(1) ينظر المصدر نفسه ج 02 ص 55.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الإحاطة في أخبار غرناطة» لسان الدين ابن الخطيب. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ.
2. أربعون مسألة في أصول الدين، أبو عبد الله السكوني دراسة وتحقيق: يوسف احنانا، دار الغرب الإسلامي، بيروت–الطبعة الأولى: 1993م.
3. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، شهاب الدين أبو العباس المقري التلمساني، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، 1358 هـ - 1939 م
4. الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي تحقيق: جعفر الناصري/ محمد الناصري. دار الكتاب - الدار البيضاء. 1418 هـ 1997م.
5. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. الشركة التونسية للنشر / المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
6. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ.
7. الجامع لأحكام القرآن، شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ/ 1964م
8. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، و بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة الأولى، 2012 م.
9. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.
10. علم الكلام ولحن العوام، خالد زهري، مجلة الإبانة–العدد المزدوج/ 2-3. شعبان 1435هـ - يونيو 2015م.
11. فيصل التفرقه بين الاسلام والزندقة، ضمن مجموعة رسائل الغزالي. تحقيق: ياسر سليمان أبو شاذي. دار التوفيقية للتراث. القاهرة. 2011م. بدون طبعة.
12. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق: فتحي عبد الرحمن وأحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: 1418 هـ - 1998م.

13. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى، بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م.
14. المختار من لحن العامة والخاصة في المعتقدات، تأليف أبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني المالكي- شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى 1426هـ-2005م.
15. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
16. المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية، خالد زهري، الطبعة الأولى دار الأمان 2017م
17. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران للسيوطي دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان. الطبعة الأولى 1408 هـ- 1988م.
18. المعجب في تلخيص أخبار المغرب» عبد الواحد المراكشي، شرح وعناية الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت. الطبعة الأولى: 1426هـ/ 2000م.
19. المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، تحقيق: عبد الهادي التازي، منشورات وزارات الأوقاف المغربية والشؤون الإسلامية. المملكة. مطبعة الكرامة – الرباط، الطبعة الأولى 1426هـ/ 2015م.
20. مقارنة بين تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، دعوة الحق العدد، 119.
21. مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية. دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان الطبعة: 1490هـ/ 1980م.
22. المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب. عبد المجيد النجار. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1403هـ/ 1983م
23. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، التنبكتي، عناية: عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا. الطبعة: الثانية، 2000 م.
24. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى 1971م.